المحاضرة السابعة: الفاعل

الفاعل:

الفاعل في اللغة هو مَنْ أَوجَدَ الفعل،أمّا اصطلاحاً فقد وردت الإشارة إليه مبكراً عند ابن السراج، الذي يرى أنّ الفاعل« هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل.ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلا في الحقيقة أو لم يكن كقولك جاء زيدٌ ومات عمروٌ»[1]؛أي هو الاسم الذي ذكرت الفعل قبله لأنّه لو ذكر الفعل بعده لارتفع الاسم على الابتداء[2] .

ويصف ابن جني الفاعل بما لا يترك ما يشاركه فيه، إذ يقول: «اعلم أنّ الفاعل عند أهل العربية كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم وهو مرفوع بفعله وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه، والواجب وغير الواجب في ذلك الاسم سواء، تقول في الواجب: (قامَ زَيدٌ)، وفي غير الواجب (مَا قَامَ زيدٌ) وهل يقوم زيد؟»[3].

و ينص بعد ذلك على تلازم الفعل والفاعل، ووجوب تقديم الفعل عليه وإلاّ كان من قبيل الابتداء كما سبق الذكر[4].

وعند الزمخشري «هو ماكان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً كقولك ضرب زيدٌ ،وزيدٌ ضارب غلامه وحسن وجهه وحقه الرفع ورافعه ما أسند إليه والأصل فيه أن يلي الفعل لأنه كالجزء منه فإذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخراً ومن ثم جاز ضَربَ غُلاَمَهُ زَيدٌ وامتنع ضَرَبَ غلامُهُ زَيداً. »[5] ،فذكر العامل فيه وهو

---

[1] –الأصول في النحو ،ج1،ص72، 73

[2] –ينظر نفسه،ج1،ص73

[3] –اللمع في العربية،ص33

[4] –ينظر نفسه،ص33

[5] –المفصل في علم العربية ،44

الفعل وذكر رتبته مسوغاً إيّاها بالتلازم الواقع بينه وبين الفعل، إذ الفاعل كالجزء من الفعل[1].

ويجلي السيوطي الفاعل أكثر حينما بيّن علاقته المعقّدة بالفعل، إذ يرى أنّه« ما أسند إليه عامل مفرّغ على جهة وقوعه منه أو قيامه به »[2] ،ويقصد من جهة وقوعه منه كـ(ضَربَ زَيدٌ) و قيامه به كـ(مَاتَ زيدٌ)، إذ لم يقع الموت من زيد.

ولم يخرج النحاة المحدثون عن تعريف القدامى للفاعل، حيث يذهب فاضل السامرائي مذهب السيوطي أنّه «ما أسند إليه عامل مقدم عليه على جهة وقوعه منه أو قيامه به»[3].

حكمه ورتبته:

يجب رفع الفاعل وهو الأصل، وقد يجر لفظاً بالإضافة كقولهم:(إكرامُ المرءِ أبَاهُ فرضٌ) ،أو بحرف جرّ زائد كقولهم:(ماجاءَنَا مِنْ أَحَدٍ) وعامله في ذلك هو الفعل كما بيّنا آنفاً، شرط أن يكون الفاعل مؤخراً عن الفعل،أو شبهه كاسم الفاعل في قولنا:(زيدٌ قائمٌ غُلامَاهُ)،ولا يصحّ تقديمه عليه فقولنا :(زيدٌ حَضَرَ) يجعل زيداً مبتدأ لا فاعلاً، على أنّ الكوفيين يجعلونه فاعلاً تقدّم عن فعله، وأمّا جمهور النحاة فعندهم أنّ زيداً في الجملة هو مبتدأ، وفي حضر فاعل (ضمير) مستتر يعود على زيدٍ.

وتجدر الإشارة إلى أنّ من النحاة المحدثين من يجيز الجملتين لاختلاف المعنيين على أنّ الأصل هو تقدّم الفعل، ذلك أنّ قولنا: (حَضَرَ سَعْدٌ) تقال والمخاطب خالي الذهن لا يعلم عن المسألة شيئاً، فتخبره إخباراً ابتدائياً، وإن قلت: (سَعدٌ حَضَرَ) فقدمت الفاعل فلا يكون إلاّ لغرض من الأغراض، منها إزالة الوهم من ذهن المخاطب إذ لا يعلم أهو سَعْدٌ أم غيره، ومنها كذلك القصر والتخصيص، والتعظيم وهلم جراً[4].

---

[1] -ينظر نفسه،44

[2] -همع الهوامع،ج2،ص253

[3] -معاني النحو،ج1،ص55

[4] -ينظر نفسه،ج1،ص57، 58

أقسام الفاعل:

يقسّم الفاعل على ثلاثة أقسام: فاعل صريح، وفاعل مؤول، وضمير.

1-الفاعل الصريح: نحو: (جاءَ زَيدٌ) فزيد فاعل صريح .

2-الفاعل المؤول: وهو أن يأتي الفعل ويكون فاعله مصدراً مفهوماً من الفعل بعده نحو: (يَحسُنُ أنْ تَجتَهِدَ)؛ أي يحسن اجتهادُك . فاجتهادك فاعل مرفوع للفعل يحسن.

3-الفاعل الضمير ويكون إمّا متصلاً كالتاء في(قمتُ)، والواو في (قَامُوا)،والألف في (قَامَا)،والياء في (تقومين)،وإمّا منفصلاً مثل (هو) في قولنا:(مَاقامَ إلاّ هُوَ)،وإمّا مستتراً نحو:(أقُومُ وتَقُومُ)[1].

تقديم المفعول على الفاعل:

إنّ الأصل يوجب أن يتقدم الفاعل على المفعول به، وهو أصل الوضع، ولكن قد يتقدم المفعول به على الفاعل وجوباً، وذلك إذا كان المفعول به اسم شرط نحو:(أياً تَضْرِبْ أَضْرِبْ)،أو كان ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله نحو:(إيَّاك نعْبدُ)،وقد يتقدم عليه جوازاً نحو:(زَيداً ضَرَبَ عَمْروٌ)،على أنّه يجب تقديم الفاعل إذا خِيفَ من التباس أحدهما بالآخر، وذلك حينما يخفى الإعراب كقولنا: (ضَرَبَ موسى عيسى) فموسى فاعل وعيسى مفعول به وجوباً لعدم ظهور الإعراب عليهما[2].

أمّا إذا رُفِعَ اللبس فجاز تقديم المفعول وتأخيره، كما إذا كانت هناك قرينة تبين الفاعل من المفعول نحو:(أَكَلَ مُوسَى الكِمَّثْرَى[3])[4].

وحري بنا ههنا أن ننوه إلى أنّ مدار تقديم المفعول على الفاعل إنّما يكون للعناية والاهتمام[5]، كما نص على ذلك سيبويه بقوله المشهور: «كأنّهم إنّما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإنْ كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم »[6].

---

[1] -ينظر جامع الدروس العربية،ج2،ص358، 359

[2] -ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج1، ص439، 440 ،441

[3] -الكمّثرى نوع من الإجّاص الأوربي.

[4] -ينظر نفسه،ص442

[5] -ينظر معاني النحو،ج1، ص68، 69

[6] -الكتاب،ج1،ص34

تذكير الفعل مع الفاعل وتأنيثه:

إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث حقيقي أو مجازي لحقته تاء التأنيث الساكنة كقولنا:(قَامَتْ هندٌ، وطَلَعتِ الشَمْسُ)،على أنّها تلزم هذه التاء الفعل الماضي في موضعين:

1-أن يسند الفعل الماضي إلى ضمير مؤنث متّصل، مجازياً كان المؤنث أم حقيقياً كقولنا: (هندٌ قامتْ والشَمْسُ طَلَعتْ)،فلا نقول: قامَ ولا طلَعَ[1].

2-«أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقي التأنيث نحو: (قَامَتْ هندٌ) »[2]،ومعنى هذا أنّ التاء لا تلزم المؤنث المجازي الظاهر فنقول: (طلعَ الشَّمسُ، وطَلَعَتِ الشَّمسُ)،ولا في الجمع فنقول:(قامَتِ الهنداتُ، وقَامَ الهنداتُ)[3].

أمّا إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير إلاّ، جاز إثبات التاء وحذفها، وإثباتها أحسن كقولهم: (أتَى القَاضِي بِنت الوَاقِفِ)، والأجود قولنا:(أَتَتْ)،أمّا إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ(إلاّ) فلا تثبت التاء عند جمهور النحاة كقولهم:(مَا قَامَ إلاّ هِندٌ ومَا طَلَعَ إلاّ الشَّمْسُ)[4].

أمّا إذا أسند الفعل إلى جمع مذكر سالم فحكم الفعل فيه كحكمه مع واحده فنقول: (حَضَرَ المُحَمَّدُونَ)، ولا تقول: (حَضَرَت المُحَمَّدُونَ)، وماعداه يجوز فيه إثبات التاء وحذفها كما بيّنا آنفاً[5].

---

[1] -ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج1،ص432

[2] -نفسه،ص432

[3] -ينظر نفسه،ص432

[4] -ينظر نفسه،،ص433

[5] -ينظر معاني النحو،ج2،ص74